ان ما ذكرته في مسئلة التوحيد يعود الى وجه واحد
وانت قد قدمت فساده فالحوالة على ما سياتي وما سياتي
منه ما هو مكرر وكلاهما فاسد وهو دايما في كلامه يذكر فساد
هذه الطريقة حتى انه لما استدلت الفلاسفة اتباع ابن سينا
وغيرهم على ان الاجسام ممكنة بهذه الطريقة واستدل بها طايفة
على حدوث العالم وهذه اول طريقة ذكرها في حدوث العالم
فقال قد احتج الاصحاب بمسالك الاول قولهم العالم ممكن الوجود
بذاته وكل ممكن بذاته فهو محدث وفسر الامكان بان قال اجسام
العالم مولفة ومركبة لما سبق بيانه في الاجسام وكل ما كان
مولفا مركبا فهو مفتقر الى اجزايه وكل مفتقر الى غيره لا يكون
واجبا بذاته فالاجسام ممكنة لذواتها والاعراض قايمة بالاجسام
ومفتقرة اليها والمفتقر الى الممكن اولى ان يكون ممكنا ثم
ضعف هذا المسلك قال وقولهم ان العالم مركب مسلم ولكن
ما المانع ان يكون اجزاوه واجبة وما ذكروه من الدلالة
فقد بينا ضعفها واحال على ما ذكره في مسئلة الوحدانية
فهنا لما احتجوا بهذه الدلالة على حدوث العالم ذكر ضعفها
واحال على ما ذكره في الوحدانية فكيف يحتج بها بعينها في
مثل هذا المطلوب بعينه وهو كون الاجسام ممكنة لانها
مركبة ويحيل على ما ذكره في التوحيد ومعلوم انه لو ابطلها حيث
تعارض نصوص الكتاب والسنة واعتمد عليها حيث لا يناقض

ذلك

ذلك لكان مع ما فيه من التناقض اقرب الى العقل والدين من
ان يحتج بها فيما يخالف نصوص الكتاب والسنة ويبطلها حيث
لا تخالف نصوص الانبياء الوجه الثاني ان يقال
انت ايضا قد بينت في الكلام على اثبات وحدانية الله تعالى فساد
هذه الطريقة التي سلكها ابن سينا وغيره من الفلاسفة التي
احلت عليها هنا وذلك انه قال الفصل الثاني في امتناع و
جود الهين لكل منهما [illegible] من صفات الالهية ما للاخر
وقد احتج النافون للشركة بمسالك ضعيفة المسلك الاول
وهو ما ذكره الفلاسفة وذكر انهم قالوا لو قدر وجود واجبين
واحد منهما واجب لذاته فلا يخلوا اما ان يقال باتفاقهما من
كل وجه او باتفاقهما من وجه دون وجه فان كان الاول
فلا تعدد في مسمى واجب الوجود اذ التعدد والتغاير
دون تمييز محال وان كان الثاني فما اشتركا في وجوب الوجود
وان كان الثالث فما به الاشتراك غير ما به الافتراق
وما به الاشتراك ان لم يكن هو وجوب الوجود فليسا بواجبين
بل احدهما دون الاخر وان كان الاشتراك بوجوب الوجود
فهو ممتنع لوجهين الاول هو ان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود اما ان يتم تحققه في كل واحد من الواجبين بدون
ما به الافتراق او لا يتم دونه فان كان الاول فهو محال والا
كان المعنى المشترك المطلق متحققا في الاعيان من غير مخصص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)